محضر إجتماع الهيئة العامة السنوي
لشركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة
المنعقد في نادي العلوية ببغداد
يوم الثلاثاء الموافق 2024/5/21

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس إدارة شركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة استناداً الى احكام المادتين 86 و 87 / ثانياً من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتنفيذاً لقرار مجلس الادارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2024/1/25 ، انعقد اجتماع الهيئة العامة للمصرف في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء المصادف 2024/5/21 في قاعة نادي العلوية ببغداد ، برئاسة عضو مجلس الادارة الدكتور وليد عبد النور الذي رحب نيابةً عن رئيس وأعضاء مجلس الادارة وجميع العاملين في المصرف ، بالسيدات والسادة المساهمات والمساهمين وشكرهم على تلبيتهم الدعوة الموجهة اليهم ، كما رحب بالضيوف ممثلي البنك المركزي العراقي السيدة صبيحة أحمد جاسم والسيد اياس مالك جبر ، وممثل هيئة الاوراق المالية السيد سامر عبد العباس والآنسة حوراء عمار كاظم ، ومندوبي مسجل الشركات كلٌ من السيد عمار جمعة حسن والسيدة أشواق عبد الواحد كاظم وشكرهم على حضور الإجتماع.

رحب السيد رئيس الإجتماع بالحضور وشكرهم على تلبيتهم دعوة السيد رئيس مجلس الإدارة ، وعملاً بالمادة (95) من قانون الشركات النافذ فقد إختار رئيس الاجتماع ، المساهم لؤي مناف عبد الكريم ، كاتباً لتدوين وقائع الاجتماع ، والمساهم فراس محمدعلي جابر مراقباً لحساب النصاب وجمع الاصوات ، ثم طلب من السيد المراقب حساب عدد الاسهم الممثلة في الاجتماع فأعلم بأن العدد بلغ (189,075,125,548) سهماً اصالة وإنابة ووكالة وهو يمثل 63% من اسهم رأس المال البالغ (300,000,000,000) سهماً (فقط ثلاثمائة مليار سهم)، وكان عدد الحضور (84) مساهماً.

بناءً عليه أعلن رئيس الاجتماع حصول النصاب القانوني وبدء الاجتماع ودعا الى انتخاب رئيس للهيئة العامة فتم ترشيح المساهم سعد مهند يحيى ليتولى رئاسة الهيئة العامة وقد تم إنتخابه بالاجماع فتسلم رئاسة الهيئة العامة وتقدم بالشكر للسادة المساهمين على ثقتهم به وتمنى ان يوفق في ادارة الاجتماع بتعاونهم وبما يرضيهم ، ونوه الى مضمون المادة (89) من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل فيما إذا كانت هناك رغبة لدى المساهمين بإضافة فقرة معينة الى جدول الاعمال ممن يملكون ما لايقل عن 10% من رأس مال المصرف ، ولم تكن هناك اضافة لأية فقرة ، واعلن ان جدول اعمال الاجتماع يتكون من سبع فقرات كما في كتاب الدعوة وان السيد المدير المفوض د.وليد عبد النور والمدير المالي السيد معاز الاسدي وممثل مراقبي الحسابات سيتولون تقديم الايضاحات اللازمة كلاً حسب اختصاصه ثم باشر بطرح فقرات جدول الاعمال للمناقشة على الوجه الاتي :

1- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 ، والمصادقة عليه :

عرض السيد رئيس الهيئة العامة هذه الفقرة على السادة المساهمين للمناقشة فأبدى المساهم (غازي موسى جبر الكناني) ملاحظاته فأشار الى أن الصفحة (20) توجز نشاط المصرف بشكل وافي ومختصر وهي تعكس مدى جودة ومتانة الأعمال والنتائج التي حققتها إدارة المصرف ، كما يتضح من خلالها التحسن الواضح والمستمر في المؤشرات المالية كالودائع المصرفية والائتمان النقدي وحقوق المالكين والبنود خارج الميزانية كالاعتمادات وخطابات الضمان وإرتفاع إجمالي الموجودات مما إنعكس بالنتيجة على الارباح السنوية المتحققة وإرتفاع سعر السهم في السوق بشكل كبير قياساً بالأعوام السابقة ، كذلك فقد لاحظنا بأن هناك تحسناً واضحاً ومستمراً في تخفيض حجم الديون المتعثرة الى نسب قياسية وبالتالي إنخفاض التخصيصات المقررة لها وهذا يؤكد دون أدنى شك على جودة المصرف وحرصه ونموه المتميز والمستمر، وبهذه المناسبة لا بد أن نشير الى التصنيف الذي حصل عليه المصرف من وكالة (Fitch Ratings) الدولية وهي واحدة من الشركات العالمية الأربعة الكبرى المتخصصة في هذا المجال إذ حصل على التصنيف (B-) على المدى الطويل و (B) على المدى القصير، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو أعلى تصنيف ائتماني بين المصارف العراقية من وكالة (Fitch Ratings) الدولية، ومن جانب آخر فإن التقرير لم يشر الى النتائج المتحققة على مستوى الفروع بالتفصيل ، كما لاحظنا إزدياد عدد الدعاوى القانونية قياساً بالاعوام السابقة رغم إنها تمثل ديون تعود لسنوات سابقة جداً ، وأخيراً نأمل من المصرف أن يركز على توسيع شبكة مراسليه الخارجيين وتوسيع عدد فروعه المحلية.

شكر السيد المدير المفوض المساهم السيد غازي الكناني على هذه المقدمة وتقييمه لأداء المصرف، وأيد الملاحظات الخاصة بضرورة توسيع شبكة المراسلين والفروع المحلية ، كما بين بأن المصرف قدّم العام الماضي استراتيجيته للسنوات 2023 - 2025 وقد ركز فيها على عرض ملخص باعمال المصرف لعام 2023 ضمن خطته الموضوعة والمعروضة على حضراتكم سابقاً.

وصرح بأنه خلال عام 2023 تم العمل على خطين متوازيين ، يتعلق أحدهما بتطوير أعمال المخاطر والرقابة الداخلية إذ تم توسيع وتعزيز دور دائرة المخاطر والرقابة الداخلية ورفدهما بكوادر إضافية متخصصة ومتمرسة، كما تم توسيع دور القسم القانوني وخصوصاً بالضغط على المتعثرين عن التسديد فازدادت الدعاوي القانونية ، وأيضاً تم تطوير كفاءة الكوادر العاملة في دائرة الإمتثال وقسم الإبلاغ ومكافحة غسيل الأموال وتوسيع أعمالهم للأهمية العالية ودورهم الفاعل خصوصاً مع توسع وتطور أعمال المصرف وقد لاحظتم إزدياد حجم النشاط بشكل ملحوظ خلال عام 2023 ورغم ذلك فأن دور الامتثال والابلاغ واضح من خلال محدودية حالات ارجاع الحوالات الخارجية مما يدل على التدقيق العالي من قبل المصرف ، كما نعمل حالياً على تطوير البنى التحتية للمصرف للأهمية العالية في تطوير وتوسيع أعمال وأنشطة المصرف المستقبلية ، أما على الخط الآخر وهو قطاع الأعمال فقد بدى واضحاً إزدياد عدد الزبائن المودعين في المصرف وأنخفضت التركزات في الودائع ، وتم التوسع في عمليات الائتمان النقدي وتوطين الرواتب وإزداد حجم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإنخفضت نسب التعثر في الائتمان بشكل كبير ورغم ذلك فقد تم أخذ تخصيصات إضافية بهدف الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية

على الرغم من وجود ضمانات عقارية موثقة للقروض ، كما أشار الى التصنيف العالي الذي حصل عليه المصرف من وكالة (Fitch Ratings) والذي سيساهم ذلك في زيادة حجم انشطة المصرف فأصبح قادراً على الدخول بقوة أكبر الى الأسواق الاقليمية والدولية وتوسيع شبكة المراسلين الخارجيين والأهم من ذلك فتح قنوات تواصل وتعامل مع شركات النفط المحلية، كما أشار الى خطة المصرف لفتح فروع جديدة في العراق مع توسيع شبكة المراسلين الخارجيين .

بعد الانتهاء من مناقشة تقرير مجلس الإدارة لعام 2023 طلب السيد رئيس الهيئة التصويت عليه **فحصلت المصادقة عليه بالاجماع** .

2- **مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليه :**

تم عرض هذه الفقرة على المساهمين من قبل رئيس الهيئة لغرض المناقشة ولم تكن هناك أية ملاحظات فطلب السيد رئيس الهيئة العامة التصويت عليه **فحصلت المصادقة عليه بالإجماع** .

3- **مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليهما:**

تم عرض هذه الفقرة على المساهمين من قبل رئيس الهيئة لغرض المناقشة وقد أبدى أحد المساهمين إستفساراً بشأن إقامة دعاوى قانونية على المتعثرين ، فأكد السيد المدير المفوض إقامة الدعاوى القانونية على جميع المتعثرين بعد أن تم استنفاد جميع الطرق الودية معهم وقد أصبح وضع المحفظة الائتمانية حالياً جيد، كما إستفسر المساهم (عماد جميل الجبوري) عن إمكانية شراء العقارات المشغولة من قبل المصرف بدلاً من استئجارها فأجاب السيد المدير المفوض بأن المصرف ماضٍ في هذه الخطة، وأن جميع الفروع الجديدة هي مملوكة من قبل المصرف، أما بالنسبة للعقارات المستأجرة والمشغولة من قبل الفروع السابقة فقد عرض المصرف على المؤجرين بيعها للمصرف ولكن لم يكن لديهم الرغبة في البيع.

بعد الانتهاء من مناقشة هذه الفقرة طلب السيد رئيس الهيئة العامة التصويت عليها **فحصلت المصادقة عليها بالإجماع** .

4- **اقرار مقسوم الارباح وإتخاذ القرار المناسب بشأنه :**

بيّن السيد المدير المفوض د. وليد عبد النور بأن مجلس الإدارة ناقش مسألة مقسوم الأرباح وهو يقترح إضافة الأرباح المتحققة في عام 2023 البالغة (37,665,146,707) دينار الى الفائض المتراكم ليصبح رصيد هذا الحساب (41,399,746,708) دينار ، ثم عرض رئيس الهيئة هذه الفقرة على المساهمين للتصويت **فحصلت المصادقة بالإجماع على إضافة الأرباح المتحققة في عام 2023 الى الفائض المتراكم وكما جاء في المقترح.**

5- **مناقشة زيادة رأسمال الشركة من (300,000,000,000) دينار (فقط ثلاثمائة مليار دينار لاغير) الى (350,000,000,000) دينار (فقط ثلاثمائة وخمسون مليار دينار لاغير) إستناداً لأحكام المادة (55 / أولاً وثانياً) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتعديل المادة (رابعاً) من عقد التأسيس وإتخاذ القرار المناسب بشأنها :**

عرض السيد المدير المفوض ما جاء في كتاب البنك المركزي العراقي العدد 439/2/9 في 2023/8/2 والذي ألزم المصارف العراقية بزيادة رؤوس أموالها بثلاث مراحل لتصبح (400) أربعمائة مليار دينار لغاية 2024/12/31 ، على أن لا تقل كل دفعة عن (50) مليار دينار ، وبشأن هذه الفقرة (الدفعة الثانية) فقد عرض ما جاء في توصية مجلس إدارة المصرف بإجتماعه المنعقد بتاريخ 2024/4/30 بخصوص كيفية زيادة رأس المال والمتضمنة :

أ- زيادة رأسمال المصرف وفقاً للمادة (55/أولاً) من قانون الشركات النافذ، بمبلغ (15,000,000,000) دينار (فقط خمسة عشر مليار دينار) من خلال طرح أسهم جديدة للإكتتاب العام بمقدار (15,000,000,000) سهماً (خمسة عشر مليار سهماً) تسدد أقيامها نقداً بقيمة أسمية قدرها دينار واحد لكل سهم.

ب- زيادة رأسمال المصرف وفقاً للمادة (55/ثانياً) من قانون الشركات النافذ، بمبلغ (35,000,000,000) ديناراً (خمسة وثلاثون مليار دينار) من خلال تحويل هذا المبلغ من حساب الفائض المتراكم للسنوات السابقة وإضافته الى رأسمال المصرف المدفوع ، وإصدار أسهم جديدة للمساهمين بمقدار (35,000,000,000) سهماً (خمسة وثلاثون مليار سهماً) توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كلٍ منهم في رأس المال.

بعد الإنتهاء من عرض الفقرة المذكورة تم فتح باب المناقشة فطلب أحد المساهمين استخدام الفائض النقدي البالغ (41) مليار دينار بالكامل ، فأجاب السيد المدير المفوض بأنه يفضل الإبقاء على نسبة مقبولة من الفائض النقدي لتعزيز الوضع المالي للمصرف خصوصاً وأن هناك زيادة أخرى ستكون خلال عام 2024، ويقترح أستخدام مبلغ (36) مليار دينار أي بنسبة 12% من رأسماله الحالي لإضافته الى رأس المال وفقاً للمادة (55/ ثانياً) بدلاً عن مبلغ (35) مليار دينار مع الإبقاء على مبلغ الاكتتاب النقدي وفقاً للمادة (55/ أولاً) بنفس المبلغ أي بنسبة 5% من رأس المال كما جاء بتوصية مجلس الإدارة.

بعد الإنتهاء من المناقشة بيّن السيد رئيس الهيئة العامة ما جاء في المادة (3) من اللائحة التنظيمية رقم (25) لسنة 2024 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية إذ سيتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة رأس المال والتي تبدأ بتقديم بيان الإكتتاب الى دائرة تسجيل الشركات إعتباراً من 2024/6/2 ، ثم عرض هذه الفقرة على السادة المساهمين للتصويت **فحصل التصويت بالإجماع** على زيادة رأسمال الشركة من (300,000,000,000) دينار (فقط ثلاثمائة مليار دينار لاغير) الى (351,000,000,000) دينار (فقط ثلاثمائة وواحد وخمسون مليار دينار لاغير) إستناداً لأحكام المادة (55 / أولاً وثانياً) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتعديل المادة رابعاً/1 من عقد تأسيس المصرف، والبدء بإجراءات زيادة رأس المال إعتباراً من 2024/6/2 ، وحسب التفصيل الآتي :

أ- زيادة رأسمال المصرف وفقاً للمادة (55/أولاً) من قانون الشركات النافذ، بمبلغ (15,000,000,000) دينار (فقط خمسة عشر مليار دينار) من خلال طرح أسهم جديدة للإكتتاب العام بمقدار (15,000,000,000) سهماً (خمسة عشر مليار سهماً) تسدد أقيامها نقداً بقيمة أسمية قدرها دينار واحد لكل سهم.

ب- زيادة رأسمال المصرف وفقاً للمادة (55/ثانياً) من قانون الشركات النافذ، بمبلغ (36,000,000,000) ديناراً (ستة وثلاثون مليار دينار) من خلال تحويل هذا المبلغ من حساب الفائض المتراكم للسنوات السابقة وإضافته الى رأسمال المصرف المدفوع ، وإصدار أسهم جديدة للمساهمين بمقدار (36,000,000,000) سهماً (ستة وثلاثون مليار سهماً) توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كلٍ منهم في رأس المال.

وتعديل المادة رابعاً/1 من عقد تأسيس المصرف لتقرأ كما يلي :

(المادة رابعاً/1 : رأسمال الشركة (351,000,000,000) ثلاثمائة وواحد وخمسون مليار دينار مقسم الى (351,000,000,000) ثلاثمائة وواحد وخمسون مليار سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد).

6- **تعيين مراقبي الحسابات لعام 2024 وتحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة :**

بيّن رئيس الهيئة العامة ان السادة مراقبي الحسابات لعام 2023 وهما كلٌ من (الدكتور أياد رشيد القريشي والدكتور حسيب كاظم جويد) وأن التعليمات تسمح بإعادة تعيينهما لتدقيق حسابات المصرف لعام 2024 وتحديد أجورهما وفقاً لتعليمات مجلس المهنة وطلب التصويت على هذه الفقرة ، **فحصلت المصادقة على ذلك بالاجماع .**

7- **ابراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافآتهم :**

أوضح رئيس الهيئة العامة بأن هذه الفقرة تتضمن جزئين اولهما إبراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وهو يعرض هذا الجزء للتصويت **فحصلت المصادقة عليه بالاجماع مع تسجيل الشكر لهم .**

أما الجزء الثاني فيتعلق بتحديد مكافأة مجلس الإدارة على الجهود المبذولة من قبله ، وقد بيّن ان الهيئة العامة للمصرف وافقت في السنوات السابقة على صرف مكافأة مالية لكل عضو من اعضاء المجلس ، وطلب السيد رئيس الهيئة التصويت على منح مكافأة بمبلغ خمسة عشر مليون دينار لرئيس المجلس ومبلغ عشرة ملايين دينار لكل عضو من الأعضاء ، **فحصلت الموافقة على التوصية بالإجماع .**

بعد أن تم إستكمال مناقشة جدول أعمال الهيئة العامة والتصويت عليه وإتخاذ القرار المناسب بشأنه أعلن رئيس الهيئة العامة ختام الإجتماع في الساعة الحادية عشر وثلاثون دقيقة، متمنياً للمصرف استمرار التقدم والإزدهار ومكرراً شكره للحضور والمساهمة على أمل اللقاء في السنة القادمة .

لؤي مناف عبد الكريم **كاتب**	**فراس محمد علي جابر** **مراقب**	**سعد مهند يحيى** **رئيس الهيئة العامة**

أشواق عبد الواحد كاظم **مندوب عن مسجل الشركات**	**عمار جمعة حسن** **مندوب عن مسجل الشركات**